AL-NAHRAIN JOURNAL OF LEGAL SCIENCE Vol.27 2025, pp. 184-202

AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW

ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

مجلة النهرين للعلوم القانونية عدد: خاص المجلد: ٢٧ تموز ٢٠٢٥

Received:1/5/2025 Accepted: 3/6/2025 Published: 6/5/2025

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Feminist Theory of State and International Relations

Dr. Ahmed Majeed Abdullah
Faculty of Law - University of Nahrain
Ahmed .M@naharainuniv.edu.iq

Summary

This research aims to examine the intertwined relationship between feminist theory and its impact on the development of new and innovative critical studies on the subjects of the state and international relations. Interest in feminist studies influences theoretical development in both the fields of state studies and international relations studies. Developments in political science (state and international relations) have influenced interest in feminist reality, both internally within the state and at the level of international relations and the efforts of international organizations.

The hypothesis in this field confirms that the state, as a system of social, political, and legal values, affects women in multiple and interactive ways, and that the conditions in which women live and the activities of feminist movements influence the state.

The theorizing and calls by activists in feminist movements for gender equality have begun to influence the state, and the pursuit of the state being neutral toward different groups and gender. The development of feminist theory in the study of the state and international relations has emphasized the importance of women's security as a crucial component of state and international security. This has prompted international organizations to emphasize the importance of women's participation in constitutional institutions and civil society institutions. And protection from acts of violence (and prevention) and relief and recovery from its consequences. Iraq was not immune to these developments, as there were calls by some countries and feminist movements to lift the (economic sanctions) embargo on Iraq from 1991 to 2003, considering that it affects social security, including children and women. In 2003, there was an effort to establish a prominent role for women in political institutions through the political (quota). As for what Iraq witnessed of violent incidents by the extremist terrorist groups ISIS from 2014 to 2017, and the taking of women as prisoners of war and (spoils), and what followed from the presence of families of the terrorist organization and the presence of camps for them in northeastern Syria (Al-Hawl camp), which increased the danger of the remnants of this organization and required adopting a policy of rehabilitating extremists and then integrating them, which necessitated attention to the issue of women's security, whether at the national, internal or international levels.

Keywords: Feminist theory, neutral state, women's security, security, Feminist Security Study in Iraq

النظرية النسوية في الدولة والعلاقات الدولية
دراسة الامن النسوي في العراق

د. احمد مجيد عبد الله
كلية الحقوق - جامعة النهرين
Ahmed .M@naharainuniv.edu.iq

الملخص:
يهدف هذا البحث الى دراسة العلاقة المتشابكة بين النظرية النسوية وتأثيرها على استحداث دراسات نقدية جديدة ومبتكرة في موضوعي الدولة والعلاقات الدولية، حيث ان الاهتمام بالدراسات النسوية يؤثر على التطوير النظري في حقلي دراسة الدولة ودراسة العلاقات الدولية . والتطورات التي ظهرت في العلوم السياسية (الدولة والعلاقات الدولية) اثرت على الاهتمام بالواقع النسوي، سواء على الصعيد الداخلي للدولة، أو على مستوى العلاقات الدولية وجهود المنظمات الدولية .
وان الفرضية في هذا المجال تؤكد أن الدولة كمنظومة قيمية اجتماعية وسياسية وقانونية تؤثر على المرأة بطرق متعددة ومتفاعلة ، وان الاوضاع التي تعيشها المرأة والنشاطات التي تمارسها الحركات النسوية تؤثر على الدولة .
ان التنظير ودعوات النشطاء في الحركات النسوية إلى المساواة بين الجنسين، أخذ يؤثر على الدولة، والسعي لان تكون الدولة محايدة تجاه الجماعات المختلفة، والنوع الاجتماعي ان تطور النظرية النسوية في دراسة الدولة والعلاقات الدولية أكد على اهمية الامن النسوي باعتباره جزء مهم من امن الدولة والامن الدولي. وهذا ما دفع المنظمات الدولية للتأكيد على اهمية المشاركة للمرأة في المؤسسات الدستورية ومؤسسات المجتمع المدني، والحماية من اعمال العنف (والوقاية) منها والإغاثة والتعافي من جرائها، ولم يكن العراق بمنأى عن هذه التطورات حيث كانت الدعوات من قبل بعض الدول والحركات النسوية في سبيل رفع (العقوبات الاقتصادية) الحصار عن العراق ١٩٩١ - ٢٠٠٣ باعتبارها يمس الامن الاجتماعي والتي من ضمنه الاطفال والنساء، وفي عام٢٠٠٣. كان السعي لتأسس دور بارز للمرأة في المؤسسات السياسية من خلال (الكوتا) السياسية، واما ما شهدة العراق من احداث عنف من قبل الجماعات الارهابية المتطرفة داعش ٢٠١٤ – ٢٠١٧، وأخذ النساء كأسيرات حرب و(سبايا)، وما بعدها من وجود عوائل التنظيم الإرهابي ووجود معسكرات لهم في شمال شرق سوريا (معسكر الهول) مما زاد من خطورة بقايا هذا التنظيم ومما يوجب اتخاذ سياسة تأهيل المتطرفين ومن ثم ادماجهم، مما استدعى الاهتمام بموضوع الامن النسوي سواء على الصعدين الوطني الداخلي او الدولي.
الكمات المفتاحية :- النظرية النسوية - الدولة الحيادية - الامن النسوي – الامن .

المقدمة:

كانت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية تعتبر الدولة الفاعل الوحيد أو الأهم في العلاقات الدولية، في حين تستبعد دور الفرد أو البعد الاجتماعي والثقافي في العلاقات الدولية، أما النظرية النسوية فتنطلق من خلفية معرفية تبدأ بالفرد كجزء متمم إلى الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهذه تخضع إلى اللامساواة بين الرجال والنساء، والتي يفرضها النظام الدولي وبالتالي تؤثر على الدول والمجموعات الاجتماعية والتي منها النساء.

أن النظرية النسوية في العلاقات الدولية: هي أحد روافد الاتجاه النقدي في العلاقات الدولية الذي يرفض التنظير من أجل التنظير، وإنما التنظير من أجل الواقع وانطلاقاً منه، وأن الجزء الاجتماعي هو الجزء الأهم من هذا الواقع، وواقع النوع الاجتماعي ومسألة الذكورة والأنوثة الجزء الأبرز منه.

أن نشوء وتطور النظرية النسوية في دراسة العلاقات الدولية جزء من التطور النظري والذي رافقه وامتزج معه دراسات الأمن النسوي كأحد ملامح تطور حقل دراسات الأمن الدولي، باعتبار أن الكثير من الصراعات الدولية احتوت على مدخل نسوي يضع المرأة في بؤرة الاهتمام كفاعل معني بالحماية والذي خضع تحت ظروف حروب دولية وصراعات إقليمية، مما يستلزم تغيير النماذج المعرفية لدراسة هذا المدخل في العلاقات الدولية، وعدم الاكتفاء بالمناهج القديمة التي همشت هذا المدخل وهمشت قضايا المرأة وتأثرها بالسياسية الدولية.

ومن هنا تلتقي النظرية السنوية مع حقلي المعرفة الخاصة بالدولة أولاً وبالعلاقات الدولية ثانياً، أن دراسات الأمن النسوي يهتم بالمعنى الأول بقضايا الأمن والدولة، باعتبار أن دراسات الأمن النسوي تهتم بالمعنى في تحقيق الأمن، وبأبعاده المختلفة وتحقيق العدالة والمساواة، والعدالة والحياد في التعامل (الدولة الحيادية) مع التنوعات الاجتماعية.

أما ما يخص العلاقات الدولية، فأن الصراعات الدولية هي التي تنتج بيئة حادة تجاه المرأة مما يعرضهن إلى الظلم أو الاضطهاد، أو إلى عمليات الحروب المستمرة، باعتبارهم مع شريحة الأطفال وكبار السن الأكثر تأثيراً وبعداً عن هذهِ الأعمال العنيفة.

وأن كثير من الظروف سواء الدولية أو الداخلية للدولة تساعد على تفشي نمط اضطهاد وعنف ضد النساء، غير أن الباحث يؤكد أيضاً على أن كثير من الحركات الإرهابية والتكفيرية استغلت النساء –أو ساهمت النساء فيها- في امتداد العنف لكل أنواع النوع الاجتماعي، ونموذج على ذلك النساء التي جُندت من قبل تنظيم (داعش) في العراق وسوريا، وكذلك كثير من عوائل الإرهابين، والذين منهم من يحمل نفس الأفكار الإر هابية المتطرفة، وبعد تحرير العراق من تنظيم (داعش)، فأن معسكرات عوائل التنظيم وخصوصاً في سوريا تشكل تحديداً كبيراً على الحكومات المتعاقبة، ومما يستوجب العمل على إعادة تأهيل وإصلاح هذهِ النساء وهذهِ العوائل والتأكد من تغيير أنماط التفكير المتطرفة.

إن جوهر المدرسة النسوية في الانعتاق، بمعنى التحرر للفرد من كل أنواع الفقر والقهر واللامساواة، على اعتبار أن تحرير المجتمع من الهرميات الحاكمة سواء الدولة أو الأوضاع الدولية يساهم في حماية أنواع المجتمع ومنهم النساء.

إن الدراسات الأمنية أهتمت بموضوع النساء وخاصة في مناطق الأزمات والصراعات المسلحة، وركزت على الطبيعة السلمية للمرأة لأسباب بايولوجية ونفسية، واهتمت بها باعتبارها فاعل مستقل معني بالحماية، ومنحها وضعها في الأحداث الأمنية كفاعل مهمش ومستضعف، هذا بالإضافة إلى ارتباط الاهتمام بالمرأة باعتبارها الأم وأنها رمز لحماية الطفولة، فالأمومة والطفولة موضوع يشكل أهمية كبيرة في الدولة وفي المواثيق الدولية وتبنت كثير من الدول حماية الأسرة عبر قوانينها وعبر تطبيقاته على الطفولة والأمومة.

منذ عام ١٩٩١ أي بعد نهاية الحرب الباردة توسعت الاهتمامات الأكاديمية بالانتهاكات التي تتعرض لها النساء في الحروب والصراعات العسكرية، ليس على مستوى التنظير، ولكن أيضاً على

مستوى الأطر القانونية الدولية. فقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ١٣٢٥ للعام ٢٠٠٠، حثَّ فيه الدول الأعضاء على زيادة تمثيل المرأة في هياكل صنع القرار على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ودعا القرار الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل على زيادة مشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار الخاصة بإنهاء الصراعات وإرساء أسس السلام واستتباب الأمن الدولي، ويركز قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ على أربعة دعائم رئيسية هي:

- **المشاركة Participation:** زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار المتعلقة بمنع الصراعات، وإدارتها والعمل على تسويقها على المستوى مؤسسات الدولة الوطنية وعلى المستوى الإقليمي والدولي.
- **الحماية Protection:** حماية النساء والفتيات من أعمال العنف المختلفة، وخاصة في المعسكرات التي تؤي اللاجئين والمهجرين النازحين جراء العنف والعمليات العسكرية.
- **الوقاية Prevention:** تطوير آليات التدخل لمنع أعمال العنف ضد النساء، ومن هذهِ الآليات محاسبة ومحاكمة مضطهدي أحكام القانون الدولي ودعم النظم القانونية للدول.
- **الإغاثة والتعافي Relief and Recovery:** أدراك الحاجات الأساسية في التعافي والإغاثة الموجه للمدنيين من ضحايا تبعات الأزمات الداخلية والدولية وضحايا التطرف والعنف والحروب، واتخاذ استراتيجيات تأهيل المتطرفين وسياسة دمجهم في المجتمع.

شهد العراق الكثير من النماذج التي أدت إلى المساس بالأمن الوطني بصورة عامة، والأمن النسوي بصورة خاصة، حيث كانت لأعمال الأمم المتحددة وقرارات مجلس الأمن بعد أحداث١٩٩٠ من احتلال الكويت وفرض بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي فرض الحصار الاقتصادي وامتداده إلى أكثر من ١٣ سنة، أي تفاقم الظلم الذي مس النساء والأطفال، حتى ولقد كثرت الدعوات إلى إلغاء قرارات مجلس الأمن الخاصة بالحصار الاقتصادي، أو أجراء العقوبات الذكية عام١٩٩٦ والسماح للعراق بتصدير نفطه مقابل الحصول على الغذاء والدواء الضرورين لمعالجة الأزمات الإنسانية، متأثرة بالوضع المأساوي الذي وصل إليه العراق، وإثارة المدمرة للنساء والأطفال بشكل خاص، فكانت هناك أصوات المنظمات الإنسانية والمنظمات الدولية والحركات النسوية هي التنديد بهذه الإجراءات الظالمة لفئة تمثل جزء من المجتمع، إلا وهي النساء.

وفي عام ٢٠٠٣ بدأ العراق يخطو خطى وفيقة في سبيل أن يكون تفعيل مشاركة المرأة في المؤسسات الدستورية من خلال (الكوتا)، وتعرضت النساء إلى حقبة جديدة من المساس بالأمن من خلال استغلال التنظيم الإرهابي (داعش) الدولة الإسلامية في العراق والشام في استهداف النساء وسبيهم وممارسة العنف بشتى أنواعه تجاههم، فقد كانت قضية الأمن النسوي في العراق مؤثرة على صعيد الدولة الوطنية وعلى صعيد العلاقات الدولية والمنظمات الدولية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة التأثيرات المترابطة للنظرية النسوية في دراسات الدولة والعلاقات الدولية، وتشابكها في موضوع الأمن النسوي وتطبيق ذلك على الأوضاع في العراق.

المبحث الأول

النظرية النسوية والأمن النسوي في الدولة والعلاقات الدولية علاقات متشابكة

يهدف هذا المبحث إلى تحليل الأدوات المفاهيمية للبحث، والتركيز على مفاهيم أخذت مصاديقها بالتطور عبر أجيال وتحولات فكرية، بدأ من النسوية و(النوع الاجتماعي) والأمن الدولي والأمن الوطني والأمن النسوي، وتأثير هذهِ المفاهيم على نظرية الدولة وتفاعلها مع موضوع العلاقات الدولية.

وهنا يؤكد الباحث على علاقة التأثر والتأثير في كل من النظرية النسوية والأمن النسوي على الدولة والعلاقات الدولية، وتأثر تطور وظائف ودور الدولة والعلاقات الدولية على مواضيع النسوية والأمن النسوي.

أولاً. النسوية والنظرية النسوية:

في البدء يحاول الباحث التأكيد على كثير من المفاهيم النظرية في دراسة النوع الاجتماعي ليست مختصة بالنساء، بل هي مفاهيم عامة، تركز على الاختلاف في النوع الاجتماعي (الذكر) و(الأنثى) في التعامل مع الأحداث والمواقف سواء تجاه الدولة أو تأثير الدولة (المتفاوت) تجاه نوع اجتماعي معين، وبما أن الاهتمام جرى على المرأة والنساء فأكثرها يتبادر إلى الذهن أن مواضيع النوع الاجتماعي مرتبطة "بالأساس" بالمرأة.

فالدراسات النوع الاجتماعي باختصار في تلك الدراسات ذات الطابع العام أولاً، والتي تحلل موقف الإنسان تجاه المواضيع المختلفة مثل الدولة والمشاركة السياسية والمشاركة الانتخابية والأمن والقوة والحرب، ولكن تركز على تفاعل النوع الاجتماعي تجاه هذهِ القضايا سواء الذكر أو الأنثى، وبما أن هناك حركات ومطالبات ودراسات تهتم بالنساء بصورة خاصة. فيتبادر إلى الذهن أن دراسات النوع الاجتماعي هي خاصة بالدراسات النسوية.

فمثلاً هناك دراسات تؤكد على دور النساء في العمليات السياسية والمشاركة ونسبة مشاركتهن وتفضيلاتهم الانتخابية أو البرامج الانتخابية التي تستهدف شريحة النساء أو الهوية الوطنية وتجلياتها عند النساء أو دور النساء في عملية التنمية، وهناك مواضيع ترتبط بدراسة العلاقة بين النساء والاقتصاد، والتي تُعرف بـ "اقتصاد النساء" فجانب منه يركز على عملية التنمية، وجزء كبير يركز على الجانب الإنتاجي، والآخر يركز على الجانب الاستهلاكي، وغيرها من الدراسات التي صارت النساء هي العلاقة الفارقة فيها.

فالنوع الاجتماعي، هو ما نتوقعه من سمات وسلوكيات اجتماعية وثقافية ونفسية وسياسية، عند الجنسين، يُنظر إليها حين تحليل لأعضاء مجتمع معين[1].

أن الكلام على النوع الاجتماعي يمتاز بتداخل وتشابك واسع، وأن تباين وتعارض وجهات النظر فيها كبير، فمن جهة أن الكلام على اللامساواة بين الجنسين –وحتى في الدول الديمقراطية- أمر مسلم به وذلك لاختلاف الطبيعة البايولوجية والنفسية بين الطرفين، فينما يجب أن يؤدي الذكور أعمال تنسجم مع تكوينهم البدني والنفسي في العمل والمثابرة والجهود الجبارة خارج المنزل، فأن أن النساء تمتاز أدوارهم البايلوجية بالحمل والأمومة وثقافة السلام والسكينة التي تضيفها على الحياة الأسرية.

في حين أن كثير من النظريات تجادل بضرورة المساواة بين الجنسين في كثير من الأمور بغض النظر عن الاختلافات البيلوجية والنفسية، مركزاً على هيمنة الرجل على كثير من شؤون الحياة، ومن هنا كان هناك التأكيد على أن هناك مجتمع (أبوي) (بطرياكي)[2]، أو ما يُقارب

---

(1) انتوني غدنز- ميليب صاتن، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت، ط١، ٢٠١٨، ص١٥٨.

(2) لمزيد من الإطلاع على خصائص المجتمع الأبوي البطرياكي أنظر: هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٩.

بالمجتمع الذكور، يمارس فيه الرجال الهيمنة على الحياة الاجتماعية العامة. في حين أن المجتمع الأنثوي مهمش، مما حدى بالبعض أن يصف هذهِ الحالة ويشبهها بالتفاوت بين الطبقات.

لقد قام بعض المنظرين في علم الاجتماع على تقديم مفاهيم ونظريات اجتماعية لتفسير اللامساواة بين الأنواع الاجتماعية (الذكر والأنثى) مثل التنشئة الاجتماعية ونوع من نظريات النزاع، ففي السنوات الأخيرة، نُظِرَ إلى مفهوم النوع الاجتماعي نفسه على أنه مفهوم ثابت وجامد بشكل حتمي، في حين، جادل البعض الآخر بأن النوع الاجتماعي خاضع للتغيرات الكثيرة، أنه في صيرورة دائمة ومتحولة. ويرى الباحث أن التمايز والاختصاصات بالأدوار الاجتماعية، للنوع الاجتماعي متأتية من نظرة وصورة هذا النوع لذاته وإدراكه لهويته. وهذه النظرة وهذا الإدراك قد يتأثر بواقع السياقات الاجتماعية. وهذا ما يفسر إحساس المرأة بضرورة أن يكون لها دور أكبر أو أنها تمارس دور أكبر فعلاً من مجتمعات معينة، ويقتصر هذا الدور على جوانب محدودة في مجتمعات أخرى.

يشير النوع الجنسي في علم الاجتماع إلى الفروق النفسية والاجتماعية والثقافية الذكور والإناث، بينما تعود مفردة الجنس (Sex)، الفروق التشريحية الفيزيولوجية في جسمي الذكر والأنثى. فالتميز بين الجنس والنوع الجنسي أساسي، لأن الفروق الكثيرة بين الذكور والإناث ليست بيولوجية في الأصل().

أي أن علماء الاجتماع يجادلون إلى أن السلوك الاجتماعي المعقد والمتنوع والمتغاير لا يرتبط بالواقع البايلوجي ما يعني أن النوع الجنسي هو بناء اجتماعي معقد. فالواقع الاجتماعي هو الذي يعطي المعنى للذكورة والأنوثة، وتكون ذلك بمثابة قيم ثابتة لهذهِ الأدوار، التي يتقبلها المجتمع وتتقبلها المرأة على نفسها كأدوار اجتماعية وثقافة سياسية راسخة. فبينما تتغير هذهِ الصورة للأنواع الاجتماعي عن نفسها حتى تتغير على أرض الواقع.

من خلال التأكيد على البناء الاجتماعي المعقد الذي يعطي لصفة الأنوثة والذكورة صورتها وأدورها، تتبني الأدوار الاجتماعية حسب هذه النظرة. فالواقع الاجتماعي المعاشي للأنواع الاجتماعية هو حصيلة تراث كاهل وضخم من الثقافات والسلوكيات التي حددت للمرأة دورها. ومن هنا كانت الدعوات وحركات المساواة بين الجنسين تؤكد على ذلك التقارب وتستبعد الاختلاف بالأدوار لأنه اختلاف مصطنع.

وهنا مفارقة مهمة يجب أن يسجلها الباحث، وهي أن دراسات النوع الاجتماعي بشتى أنواعها، تركز على النوعين الاجتماعيين أو الذكورة والأنوثة الرجال والنساء، إلا أن التركيز الذي يظهر تجاه القضايا النسوية هو الذي جعل ارتباط مواضع النوع الاجتماعي بالنسوية والنظرية النسوية أكثر من صفة الذكورة.

بالرغم من كثير من الدراسات النوع الاجتماعي أكدت أيضاً على هيمنة الذكور (البطريركية) في العائلة، أدى إلى انعكاس ذلك على بنية المجتمع والدولة، ومن خلال مؤسساته المختلفة الجيش السوق السلطة والأنظمة العسكرية والعنف والأيديولوجيا.

ثانياً. النظرية النسوية:

إن النظرية النسوية هي مجموعة من الكتابات والتصورات والافتراضات والحركات التي تحاول ان تصف وتشرح وتحلل ونفكك ظروف حياة النساء، وطريقتها "لرؤية العالم" وكل ما يدور في المجتمع ويحدث فيه وخلاله، والتي تكون النساء محورها والفاعل المؤثر فيها، أو ما يُراد أن تكون عليه حال النساء، أي ما هو كائن وما يجب أن يكون عليه من أوضاع النساء لذا فأن النظرية

() أنتوي غيدنز، فيليب، مصدر سابق، ص١٥٨.

النسوية تقترح استراتيجيات للعمل على تحسين ظروف النساء، وتوفير الظروف التي تساعد حياتهن وأدوارهن[1].

والقضية الأساسية في النظرية النسوية هو شرح وتفسير أنظمة الهيمنة التي تمس النساء، وبالعموم دراسة كل أنظمة الهيمنة أو التهميش سواء، كانت مبنية على أساس الجماعات أم الطبقة أم العرق أم الأكثرية أو الفوقية أو المناطقية أو أي اختلافات أخرى تميزية.

إن الفكرة الأساسية للنظرية النسوية تنطلق من أن النوع الاجتماعي ليس هوية بيولجية محضة، لكنه يشير إلى تكوينات ثقافية واجتماعية ارتبطت بها خطابات وأدوار أتاحت والواقع والفرص أمام الرجال وهمشت النساء واستبعدتهم[2].

إن هناك تصنيفات مختلفة بشأن مدى مساهمة المرأة في الشأن السياسي فهناك من يركز على مدى تغييب النساء عن المناقشات السياسية، أو يبرز الجانب المشوه لمشاركة النساء في الشأن السياسي ذاته الذي استبعدن عنه. وهناك تصنيف يركز على أنه لا يمكن دمج النساء في هكذا ترتيبات سياسية لأن طبيعة المؤسسات ذاتها لا تسمح بهذا الدمج، مما يُستخلص صعوبة دمج النساء في هذه الترتيبات السياسية. وهناك من التصنيفات – وهو الأهم، في النظرية النسوية، والتي تهدف إلى إعادة تكوين التصنيفات السياسية وإيجاد البيئة السياسية والاجتماعية لدمج النساء في الحياة السياسية[3].

وهذه هي الحركة النقدية في النظرية النسوية، التي تهدف إلى إيجاد طرائق تفكير جديدة في الشأن السياسي. وإعادة بناء النظرية النسوية وبشكل نقدي من خلال تحويل المفاهيم وتأصيلها لتلائم التغيرات في النوع الاجتماعي وننسجم مع متطلبات الحركة النسوية.

ثالثاً. النظرية النسوية والعلوم السياسية:

إن العلاقات بين النظرية النسوية والعلوم السياسية علاقة شائكة ومتداخلة بشكل كبير، ففي الوقت التي تستند بها الدعوة إلى المساواة للجنسين في الحياة السياسية تتوجه تلك الدعوات للدولة باعتبارها المؤسسة المعنية بإعطاء القيم والمكانة للتنوعات الاجتماعية والنوع الاجتماعي جزء من هذه التنوعات.

إن هناك جدلاً كبير حيال ما عُرف بالنظرية النسوية وتأثيراتها على العلوم السياسية، بالاهتمام بالتأثير النسوي في الدولة من خلال المشاركة العامة في الحياة السياسية أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وفي مراحل أخرى أوجدت –النظرية النسوية في العلوم السياسية- تعارضاً شديداً وردة أفعال شديدة في أوساط الباحثين في قضايا المرأة، إذا أن هناك من زعم أن نظرية من هذا النوع غير موجودة أو الحاجة إليها ماسة[4].

إن العلاقة بين مسائل المرأة والنظرية النسوية والدولة علاقة تفاعلية، فهناك تأثير وتأثر وهناك علة ومعلول، وتبادل الأثنان البدء بالتأثير ويؤثر أحداهما على الآخر. تركز النظرية النسوية على قلة أو تهميش لدور المرأة في الدولة.

والتأكد على الدور الكبير للرجال في ذلك "ويشير دعاة المساواة بين الجنسين إلى أن الدولة تؤثر في المرأة بطرائق متمحورة حول النوع الاجتماعي وتساعد في بناء علاقات جذرية، لكن

---

(1) ويندء كيه، كولمار وفرانسيس بارتكوفيسكي، النظرية الذسوية مقتطفات مختارة، الأهلية للذشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١، ٢٠١٠، ص١١-١٢.

(2) د. علياء وجدي، دراسات الأمن النسوي.. بين جهود التنظير والواقع الدولي: دراسة نظرية، في تحديات النوع الاجتماعي والأمن تهديدات مرعبة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٤، ص١٦.

(3) حول هذا التصنيف يُنظر: جونس، درايزك بوني هونيغ وآن فيليبس، دليل أكسفورد وللنظرية السياسية، ترجمة: بشير محمد الحضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، لبنان، ط١، ٢٠٢٢، ص١٥٣-١٥٤.

(4) يوهانا كانتولا، النظرية النسوية في: كولن هاي- مايكل ليستر- ديفيد مارش، الدولة: نظريات وقضايا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط٥، ٢٠١٩، ص١٩.

نشاطات المرأة والحركات النسوية المختلفة تؤثر في الدولة في الوقت عينه وتخضع بدورها لتأثيرا الدولة"[1].

إن النظر إلى الدولة بعين التنظير العلمي يثير عدة أطر مفاهيمية للدولة، فالدولة باعتبارها روح العلوم السياسية وأن العلم السياسي هو بالأساس علم الدولة أو حتى علم السلطة حين تتحول أو تؤثر بالدولة، فمن الدولة التدخلية إلى الدولة الحيادية إلى الدولة الرأسمالية إلى الدولة الاشتراكية، هذهِ الأطر كانت للنظرية النسوية دور في التأثير عليها، فمثلاً أن دولة الرفاه الاجتماعي، كانت تهدف إلى تحقيق الرفاه إلى الكل الاجتماعي بدون تميز معين. واستفادت هذه النظرية من فكرة الدولة الحيادية، التي تكون محايدة أمام الفئات الاجتماعية ككل، وهنا الحياد أمام النوع الاجتماعي الذكر والأنثى.

أن موضوع الدولة ونظريات الدولة يحتل مساحة علمية مركزية في العلوم السياسية، ذلك بأن الدولة هي نقطة التقاء مختلف العلوم الإنسانية، وأن الدولة هي وحدة التحليل الأساسي في العلاقات الدولية، وعلى أساسها أي على أساس سيادة الدولة تنشأ المنظمات الدولية.

إن وظائف الدولة ودور الدولة هو أهم المحاور التي تدور حولها الكثير من النظريات والأيديولوجيات السياسية، وتعامل الدولة مع المجتمع، ودورها الفاعل في التأثير على كل سلوكيات المجتمع وثقافته وهويته الوطنية، وتأثير المجتمع على الدولة.

فهناك النظريات التي تستند في تمثيل الدولة لجماعة معينة على حساب جماعة، أو لطبقة معينة على حساب فئة معينة، أو تمثل مصالح نخبة معينة بشكل أكبر من غيرها، أو الدولة عندما تمثل مصالح الذكور على حساب النساء.

إن الدولة المحايدة هي الدولة التي لا تمثل جماعة اجتماعية أو فئة أو طبقة أو نخبة أو طائفة قومية أو عرضية، بل يكون توجهاً عاماً تجاه الجميع، وهنا يُثار سؤالين وملاحظين مهمتين.

إن حيادية الدولة قد تبدو أنها لا تجذب إليها الجماعات المختلفة أو الأساسية، فأن الدولة في الغالب تمثل مصالح ولكن مصالح من؟! وتعمل لأي فئة. مما يقلل من فاعلية الدولة ومستوى شرعيتها، إلا أن حيادية الدولة في نفسه الوقت –وفي المجتمع التنوعي التعددي- تجذب إليها الجميع وتجعل من الآخر وقبول الآخر سمة بارزة للتسامح والتعددية. وهذا هو جوهر النظرية النسوية التي كانت أهم مطالبها هو انعتاق النساء من الهيمنة والتمكين في المشاركة في الحياة السياسية[2].

أما الملاحظة الثانية: أن الدولة المحايدة قد يرتبط بالذهن تداخلها وتقاربها مع مفهوم الدولة الحيادية، وحسب القانون الدولي فالدولة الحيادية هي ذات الصفة القانونية في الامتناع عن أي حرب أو نزاع بين البلدان الأخرى، ويكون على موقف ومسافة واحدة من جميع الأطراف المتحاربة مع ضرورة أن تعترف الدول الأخرى بحيادية هذه الدولة فيما يدور بينهم[3]. إلا أن الدولة هنا هي التي تمثل مصالح الجميع من الأنواع الاجتماعية، وتعبر عن مصالحهم، وتقف على مسافة واحدة منهم ولهم في نفس الوقت.

إن وضع الإطار المفاهيمي للدولة ضمن سياق النظرية النسوية أوجد مناقشات مستفيضة من خلال تحليل اتجاهين متعارضين. فمن ناحية، يشكك بعض الباحثين في جدوى واستراتيجيات إصلاح الدولة وتغيير هيكليتها ووظائفها بالنسبة إلى دعاة المساواة والناشطين في الحركات النسوية، ومن ناحية أخرى يزداد دعاة المساواة مشاركة في الدولة على الصعيدين العلمي النظري والواقعي العلمي.

---

(1) يوهانا كانتولا، مصدر سابق، ص٢٢٠.

(2) لمزيد من الإطلاع على نظريات الدولة أنظر: تحرير كولن هاي –مايكل ليستر- ديفيد مارش، مصدر سابق، ص٥١.

(3) أنظر: فرانسواز بوشيه سوليتيه، القاموس العملي للقانون الإنساني، ترجمة محمد مسعود، مراجعة د. عامر الزمالي ومديحة مسعود، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٦.

فعلى غرار النظرية التعددية للدولة (أي الدولة التي تؤمن بالتعدد والتنوع الاجتماعي وتكون أداة لتمثيل وتوازن أداء هذا التنوع)، فقد كانت الدعوة إلى استرداد الدولة من تمثيل لهيمنة الذكور وتمثيل مصالحهم، فالدولة انعكاس لمصلحة الجماعات التي تتحكم في مؤسساتها. في حين يرى أصحاب المساواة من الليبراليين ان استمرار زيادة أعداد النساء "في" الدولة يؤدي إلى مزيد من السياسات النسوية، وهذا يشمل على مبادرات وتشريعات للترويج للمساواة في النوع الاجتماعي في السياسات العامة[1].

رابعاً. النظرية النسوية في العلاقات الدولية:

دخلت النظريات النسوية (Feminist Theories) إلى تخصص العلاقات الدولية في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين وبداية التسعينيات منه. وقد كان ذلك استناداً إلى فكرة جوهرية، وهي أنه لا يمكن فهم الواقع للدولة أو الواقع الدولي، إلا من خلال فهم واقع ودور النوع الاجتماعي –وهنا بالخصوص المرأة- في الدولة وقد أكد بعض الدارسين للنظرية النسوية في السياسة إلى إعادة اختبار مقولات مثل السيادة والدولة والأمن والانتخابات والهوية الوطنية والشخصية القومية والمشاركة السياسية والانتخابية ودور النساء فيها.

ولقد سعى المنظرون في مجال الدراسات النسوية إلى لفت الانتباه إلى حجب المرأة وإلى التبعية في النوع الاجتماعي في السياسة الدولية والاقتصاد العالمي. "فأقل من ١٠ في المائة من رؤساء الدول على مستوى العالم من النساء"[2]. وهنا فكرة تفترض أن الديمقراطية -باعتبارها اسلوب للحكم يشمل أغلب دولة العالم- لا يمكن أن تتم بدون تمكين ٥٠% من أفراد الدول من المشاركة السياسية.

يمكننا تقسيم الدراسات النسوية في تخصص العلاقات الدولية، إلى جيلين منفصلين وأحداهما يكمل الآخر، وهما: الجيل الأول: فقد ركز على محاولة وضع النظرية وصياغتها لتلائم، دراسة العلاقة المتفاعلة بين الدراسات النسوية والعلاقات الدولية. أما الجيل الثاني فيركز على دراسة الحالات والمصاديق التي تركز على (النوع الاجتماعي)، وهنا استبعاد النساء، أو بأقل التقدير هامشية الدور في العمل في الاقتصاد العالمي والمؤسسات الدولية والأمن[3].

وهناك دراسات مهمة قام بها الباحثان ماري كابربولي (Mary Caprioli) ومارك بوير، استخدمها خلالهما بيانات استعاروها من أدوات التحليل الاجتماعي من الأدوات الكمية في علم الاجتماع وأدواته في القياس للتحقيق في موضوع الأبعاد الاجتماعية والعلاقة بين (السلام) و(الديمقراطية). فهل أن هناك علاقة وثيقة بين الدول التي تنشد المساواة في النوع الاجتماعي واتصافها بحب السلام في العلاقات الدولية؟ وهل المساواة في النوع الاجتماعي يساعد على تقليل فرص استخدام العنف في العلاقات الدولية، وفي الأزمات الدولية؟[4].

تستند النظرية البنائية على التأكيد من أن العلاقات الدولية ترجع بالأساس إلى تلك الرابطة التي تحتوي الدول في الحياة السياسية، وبين طيف واسع من التعاون والتقاطع ومستوى الحرب والسلام ومستوى الأحلاف والاستقلال والتأثير والتأثر، وفي كل هذه الحالات لا تكون الدولة مجردة عن بعدها الاجتماعي، ولكن هذا البعد الاجتماعي هو الروح التي تحرك الدولة، وهي الهوية التي تشكل الدولة. وعلى أساس هذهِ الروحية الخاصة بالدولة وهويتها تتشكل نظرة الدولة وإدراكها

(١) أنظر: يوهانا كونتولا، مصدر سابق، ص٢٢١.

(٢) ج. آن تكنر ولوار شوبيرغ، النظرية النسوية، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: يتم حان، ميليا كوركي، وستيف سمير، ترجمة: ديما حضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت، ط١، ٢٠١٦، ص٤٧١.

(٣) يُنظر: جز آن تكنرولواشوبيرغ، مصدر سابق، ص٤٧٨.

(٤) لمزيد من الدراسات عن تأثير الدراسات النسوية في العلاقات الدولية ينظر: ريتشارد ندليبو، الواقعية الكلاسيكية في نظريات في العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، مصدر سابق، ص١٩٩.

سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية[1]، ويأتي جزء من هذا الواقع النوع الاجتماعي وهنا الدراسات النسوية كمتغير منهم من تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للدولة.

إن النسوية البنائية (Constructivist Feminism) توجه اهتماماً مركزاً على الطرائق التي تقوم من خلال الأفكار المرتبطة بالنوع الاجتماعي بالتأثير على السياسة العالمية، وتأثير السياسة العالمية على أوضاع النوع الاجتماعي في العالم.

أن تأثير النوع الاجتماعي في السياسة العالمية متأتية من النظر إلى النوع الاجتماعي باعتباره صيرورة قابلة للتطور والتأثر بالقيم التي تحملها عن نفسها، فهي بنى اجتماعية ثقافية متغيرة وليست ثابتة، فأن النوع الاجتماعي هو بناء اجتماعي مركب، وهذا ما يتطور ويتغير مع السياق العام، وأن ذلك مرتبط بالتسلسلات الهرمية، وأن فهم هذه التسلسلات الهرمية يساعد على طرح رؤية أقل هرمية –للنوع الاجتماعي- عن الواقع[2]، أي أن النوع الاجتماعي –وهنا القضايا الخاصة بالنساء- تؤثر على الأبعاد الهرمية والتراتبيات الكبرى الأخر التي تؤثر في السياسة الداخلية للدولة ومن ثم السياسة الدولية.

خامساً. دراسات الأمن النسوي:

إن موضوع الأمن والتهديدات الأمنية يعتبر من أهم المواضيع التي تخص الدولة والمجتمع، وأن أولى أولويات الدولة هو توفير واستتباب الأمن في المجتمع، ولكن ما هو الأمن؟ وإلى أي مدى وصلت تطورات هذا المفهوم وأخذت وتأخذ أبعاد متجددة بتجدد الحياة وتطور وسائل تعامل بها؟ ومع تطور الوسائل التكنلوجية والأساليب المهددة للأمن في عالم يتسم بالتداخلية والتأثر والتأثير المتقابل لكل المفاهيم والحياة السياسية.

إن واحدة من أهم تعاريف الأمن هو الأمن بمعنى التنمية والتنمية شهدت تطورات كبير حيث صار موضوع التنمية المستدامة والبيئة -بأبعادها الموسوعية المتضمنة السياسية والاجتماع والاقتصاد والبيئة- أهم مواضيع التنمية والتنمية المستدامة.

منذ أن قدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، من خلال تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٤ مفهوماً جديداً للأمن الإنساني، ركز على ظواهر جديدة من التهديدات الأمنية، وحدد أبرز خصائص هذه التهديدات في أنها ذات طابع عالمي لا تقتصر على دولة ما. بل تمتد لتشميل دول معنية والعالم بأسرة، وأنها متداخلة حيث أن تهديداً أمنياً مستتبعاً بتهديدات متوالية ومتعددة. مما يزيد من التداعيات الأمنية التي يصعب التعامل معها بشكل جذري بحسب المفهوم التقليدي للأمن، وحدد التقرير الإنمائي للأمم المتحدة سبع أنماط من الأمن وفقاً لنوع التهديدات هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي"[3].

إن التطور في مفهوم الأمن إلى مفهوم الشامل، لم يكن بمعزل عن التطورات العلمية والنظرية في الحقول المعرفية الأخرى، خصوصاً مفهوم النوع الاجتماعي والنظرية النسوية.

إلى أن ظهرت النظرية النسوية Feminism في فترة الثمانيات من القرن العشرين، والتي تعتبر إسهاماً نظرياً مميزاً في طرحه، في تخصص العلاقات الدولية، حيث أن الدراسات بينت كانت مرتبطة بالهيمنة الذكورية. في حين أوجدت هذه الدراسات صدمة تدعو إلى الانعتاق من أو الحضور والتمكين لدور النساء في العلاقات الدولية. وأن موضوع الأمن النسوي يشكل موضوعاً مؤثراً في أمن الدولة أولاً، وجزء أساسي من الأمن الدولية

إن نشأت وتطور دراسات الأمن النسوي كانت حصيلة تطورات مهمة فمن جهة الدراسات النسوية ومراحل تطورها ومستوياتها، ومن جهة أخرى كان تطور وتجدد مفهوم الأمن وشموله

---

(١) أنظر: الكسندرونت، النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية، ترجمة: د. عبد الله صالح العتيبي، جامعة الملك سعود، الرياض- السعودية.

(٢) ج. آن تكمزولورا ثوبيرغ، مصدر سابق، ص٤٨٤.

(٣) أنظر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

لمختلفة الأبعاد المستجدة وبعد أن تم ملاحظة كيف كانت النظرية النسوية مؤثرة في الدولة والعلاقات الدولية، فأن الأمن النسوي هو أحد ملامح تطور حقل دراسات الأمن الدولي واحد تغيير مفاهيم الأمن منذ انتهاء الحرب الباردة. فأن التطورات النظرية لم تكن منفصلة عن واقع العلاقات الدولية، فقد كانت الصراعات والأزمات والحروب الدولية دافعاً أساسياً لدراسة قضايا الأمن الدولي من خلال التركيز على البعد الاجتماعي، وبالأخص على النوع الاجتماعي (النساء) كفاعل معنى بالحماية ونتيجة ضعف هذا المنهج في دراسة العلاقات الدولية[1].

تهدف النظرية النسوية إلى التأكيد –من جهة- على أن الكثير من الأفكار والمفاهيم الأساسية (مثل الدولة، والقوة، والسيادة، والحرب، والسلام، والعقلانية)، إلى غيرها من المفاهيم، بنيت على أساس وجهة نظر وإدراك ذكوري –ومن جهة أخرى- يمكن أن تتغير كثير من هذه المفاهيم الأساسية بالتركيز على الطابع الموازي من خلال التركيز –أيضاً- على الطابع الأنوثي بالموضوع.

بالنتيجة كانت المعرفة حسب –النظرية النسوية- متجزئة وغير حيادية، ولقد "تطور هذا النوع الاجتماعي ليترسخ المصطلح ويتسع استخدامه لوصف الأدوار المبنية اجتماعياً للنساء والرجال أنه هوية مكتسبة يتم تعلمها وتتغير بمرور الوقت وتتنوع على نطاق واسع داخل الثقافات وفيما بينها[2].

إن هناك مفارقة –قد تبدو واضحة ومنطقية- أثناء الحديث عن النوع الاجتماعي، فتارة أن هناك تنظير ودعوات واسعة للمساواة بين الجنسين، وهناك تنظيرات مهمة وتصورات وأبحاث حول دور النوع الاجتماعي وإبراز لهذا الاختلاف في طبيعة التوجهات لكلا الجنسين تجاه القضايا المختلفة والمفاهيم الأساسية مثل الدولة المشاركة السياسية والمشاركة السياسية والمجتمع المدني والأحزاب.

إن النوع الاجتماعي تميز طبيعي لا يمكن تجاهل تأثيره فيما تواجهه الإنسانية من مشكلات، ولا يتعارض هذا مع مبدأ المساواة بين الأنواع الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. فالمساواة تكون في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص والحياة الكريمة، وهناك تفاوت يقوم على أساس تعامل الأنواع الاجتماعية في التعامل مع المواضيع المهمة. فالمشكلات تواجه كل الأنواع الاجتماعية إلا أن طبيعة التعاطي معها والتأثر منها تختلف.

إن هناك علاقة معقدة ومتشابكة بين موضوع النوع الاجتماعي ومفهوم الأمن والأمن النسوي، فأن مفهوم الأمن بمعناه الواسع والشامل والذي يركز على أساس تحقيق السلام في العالم، والذي يقوم على أساس التنمية، والحماية الإنسانية، وهو ماله علاقة وثيقة وتفاعلية مع ارتفاع دور المرأة في المجتمع ونزعته نحو تحقيق التنمية والنمو ليس من خلال القوة والتوسعة، وهو ما أكدته التقارير والدراسات الصادرة من المنظمات الدولية، التي أكدت على قضية تمكين المرأة، فأن الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي في التعامل مع الواقع الاجتماعي ومواجهة التحديات والمخاطر المحتملة، يعكس رؤية أشمل، ويتناسب مع الرؤية الأوسع في التنمية الشاملة والمستدامة، ولا يتعارض أبداً مع موضوع المساواة بين الجنسين، ولكنه نتيجة لتفعيل الوعي بتأثيرات دراسات النوع الاجتماعي وفاعليتها في أرض الواقع.

وفي نفس الوقت تؤكد الدراسات النسوية وبمعناها الأوسع النظرية النسوية، على قضايا الأمن النسوي، على أن هناك تهديدات أمنية على النساء أكثر من الرجال، وكيف واجهة المرأة للتهديدات الأمنية وفي حالة الصراعات العسكرية.

---

(1) د. علياء وجدي، دراسات الأمن النسوي.. بين جهود التنظير والواقع الدولي: دراسة نظرية في تحديات النوع الاجتماعي والأمن، تهديدات مركبة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ط١، ٢٠١٤، ص١٩.

(2) أنظر: مقدمة د. علياء وجدي، تحديات النوع الاجتماعي والأمن.. تهديدات مركبة، مصدر سابق، ص١٢.

وطرحت مواضـــع وتســـاؤلات كثيرة في المحافل العلمية ســـواء داخل الدولة أو على نطاق المنظمات الدولية حول مدى نجاح المجتمع الدولي بمنظومته الأممية في وضـــع أطر تنظيمية وقانونية تتناسـب مع ما يفرضـه النوع الاجتماعي من تحديات لمواجهة التهديدات الأمنية المختلفة، خصـــوصـــاً مع ظهور تهديدات أمنية متمثلة في الإرهاب والتطرف العنيف والتكفير. وما هو دور المرأة باعتبارها منفعلة بما يحدث أم فاعلاً له دور في التصدي.

إن الجهود النظرية في الأمن النسوي والحركات النسوية استطاعت أن تجذب أنظار المجتمع الدولي لأهمية وخصوصية دور المرأة في الصراعات الدولية والأزمات الداخلية وإلى قضايا المرأة كفاعل مهمش.

إن أهم علاقة لتفاعل نظرية الأمن النســـوي وتأثيرها وتأثرها بموضـــوعي الدولة والعلاقات الدولية يتجلى في الجواب عن السؤال أساسي حول من هو الفاعل الأساسي بحماية أن المرأة؟ وفقاً للمدرســة الواقعية تعد الدولة هي الفاعل الأســاســي في حماية الأمن الاجتماعي عموماً وأمن المرأة وتبدأ العملية الأمنية من أمن الأفراد أي –وبالاستعاضـة عن الجزء- أمن المرأة وتبدأ العملية الأمنية من أمن الأفراد أي أمن الجماعات إلى أمن المجتمع، وتطور موضـوع أمن الدولة إلى الأمن الوطني أو القومي حسب اختلاف التسميات إلى أن أصبح الأمن النسوي جزء من الأمن الدولي.

وبعد فترة الحرب الباردة صـار مفهوم الأمن الوطني يشـمل على دراسـة التأثيرات الخارجية على الأمن، مثل الحروب والأزمات الدولية هذا بالإضـافة إلى الأزمات الاقتصـادية والاجتماعية كل هذا شكل مفهوم جديد للأمن الوطني ويسمى بالأمن الدولي.

المبحث الثاني
النظرية النسوية والأمن النسوي في العراق القضايا الوطنية والدولية

في البدء أود التركيز على أن العراق في حقبة حكم البعث ١٩٦٨-٢٠٠٣، وبالخصوص حقبة صدام حسين منها، كان يعاني من الحكم الدكتاتوري التسلطي الذي انتهك كرامة الإنسان العراقي وسبب خراب ودمار في جميع البنى النفسية والاجتماعية والعمرانية وأوجد حالة صراع مع المجتمع الدولي والإقليمي.

أولاً. الأمن النسوي والنظام التسلطي:

وكان نصيب الدمار هو نفسه الذي لحق المرأة والرجل في العراق فسنوات من الحروب وتصفية المعارضة والأحزاب السياسية وقمع الأكراد واعتقال زوجات وأبناء وعوائل الشخصيات المعارضة كانت هي أهم مميزات النظام التسلطي الشمولي.

كانت هناك جملة من الإجراءات التي يتخذها النظام الشمولي في ملاحقة معارضة وتصفيتهم، ومنها اخذ أفراد العائلة من النساء والأطفال والشيوخ ووضعهم تحت التعذيب والاستجواب والإذلال، وكانت هذه الإجراءات تمتد إلى الأقارب وحرمانهم من الحقوق في التعليم والتعيين في دوائر الدولة.

لقد عانت المرأة العراقية من نظام تسلطي شمولي أخذ النساء بالتعذيب والتنكيل والابتزاز الجنسي والاغتصاب لانتزاع الاعترافات من ذويهم المعارضين، ولقد كان الحرمان بارزاً في جميع نواحي الحياة فمثلاً كان لإحجام الحكومة عن الانفاق والاستثمار في التعليم إلى خفض معدل النساء المتعلمات إلى حد بائس فتهاوت نسبة الملمات بالقراءة والكتابة وفقاً للتقديرات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ إلى ٢٣% وهو أدنى مستوى من التعليم في الوطن العربي كافة.

إن عملية الانتقال التاريخية من نظام شمولي تسلطي إلى نظام ديمقراطي كانت أحدى متبنياته ديمقراطية المرأة وضمان حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة بشكل خاص، واعتبار أن المرأة شريك في الحياة الاقتصادية، مما يوجب أن يكون شريك في الحياة السياسية والمشاركة في الانتخابات، مما يجعل لها دور في العملية السياسية وكل هذه الاعتبارات يجب أن يضمنها الدستور().

أما بعد عام ٢٠٠٣ فقد تغير النظام وبدء الانتقال لإيجاد نظام ديمقراطي تعددي يقوم على أساس سيادة القانون وحقوق الإنسان والتقدم والتنمية فقد كانت أولى المهام التي يجب القيام بها هي كتابة دستور نابع من الشعب ويمثل الشعب العراقي بتراثه الحضاري وتنوعه الاجتماعي وتعدده السياسي.

ففي شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٣ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يعتبر بمثابة علامة فارقة في طريق تطور وتكامل مشاريع الاهتمام بالمرأة وتمكينها في الحياة الاجتماعية والسياسية، كان هذا القرار الذي أقرته الجمعية العامة مقدم من قبل أكثر من (١١٠) دولة من الأعضاء في الأمم المتحدة، وكان القرار يدعو جميع الدول إلى تمكين وضمان تمكين المرأة في جميع دول العالم بممارسة حقوقها الاجتماعية والسياسية وحرية انضمامها إلى الأحزاب والمشاركة في الأمور السياسية على أساس المساواة مع الرجل.

وبالنسبة للمجتمع العراقي فكان التوجه أتاحت دور أكبر للمرأة في إعادة الإعمار للبلد الذي أنهكته الحروب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق.

كان عام٢٠٠٣، عام تغيير النظام الشمولي التسلطي في العراق، وتغييره إلى نظام يسعى للديمقراطية والتعددية واعتماد أرقى الأسس والضوابط والمعايير الدولية في إقامة الديمقراطية وترسيخ القانون والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

() هيرين هاروف، تافيل، المرأة في عالم غير آمن: العنف ضد المرأة حقائق وصور وإحصاءات، مكتبة الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٧، ص٢١٩.

إن نسبة النساء المسجلين في سجلات الانتخابات، وبروز الحركات النسوية، ونسبة المشاركة العالية في الانتخابات ممكن أن يكون كضمان لحصول النساء على فرص متساوية في المشاركة السياسية والتقدم الاقتصادي لكي يكون جوهر عقد اجتماعي لبناء مجتمع مدني ملتزم بالقانون، وهو يمثل شرط أولى ومهم ولا غنى عنه للديمقراطية الحقة ولعالم متوازن وسلمي ومزدهر ومتكافئ.

فلقد اعترف المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) بحقوق المرأة وأقرتها ضمن سلسلة من المواثيق والاتفاقيات والقرارات. وأجمع العالم على الاعتراف بمكانة المرأة ودورها وقيمتها الإنسانية الكاملة في استقرار الحياة السياسية والاجتماعية في الدولة وفي المجتمع الدولي.

ثانياً. الدراسة النسوية في العراق منذ ٢٠٠٣:

كان لتبني العراق التوجه نحو الديمقراطية والتعددية والحفاظ على التنوع المجتمعي بكل معانيه في نظام دستوري دوراً مهماً للمرأة في سبيل القيام بالدور الذي ممكن أن تصطلح به المرأة.

بعد صدور قانون إدارة الدولة المؤقت (الانتقالي)، كانت المهمة الأولى التي تواجه العراقيين، هي صياغة دستور عراقي ينبثق من روحية العراق وتراثه وثقافته ويعبر عنهم جميعاً. ولقد تأثر عملية كتاب الدستور بقانون إدارة الدولة الانتقالي، ذلك أن نفس المبادئ حكمت القانونيين بالإضافة إلى نفس التوجهات السياسية ونفس النخب السياسية –في الأغلب-.

ولم تكن عملية التحول الديمقراطي أو الانتقال الديمقراطي من نظام تسلطي شمولي إلى نظام تعددي تنوعي ديمقراطي بالعملية السهلة.

ويبقى السؤال الأهم هل أن بناء الدولة والديمقراطية يتحقق بشكل متوازن في العراق؟ وما مدى شمول وتطور هذه التجربة الديمقراطية؟ وما هي العقبات التي تواجهها؟ وما مدى نجاح العراق في بناء الدولة الديمقراطية؟.

إن المطالب الخاصة بالنساء في الحصول على المساواة والمشاركة في النظام السياسي (وتمكين) ذلك لهن لهو جزء من العملية السياسية، التي أثبتت فيها النساء المشاركة في الاستفتاء على الدستور أو في الانتخابات. فبقدر المشاركة في الانتخابات والترشيح لها والفوز بها بقدر ما يمكنها ذلك في التمثيل في المشاركة البنى السياسية الدستورية. وأن هناك قاعدة رئيسية تحكم ذلك أنه لا يمكن بناء ديمقراطية حقيقة وفاعلة بدون مشاركة ودور نصف أعضاء أو الأنواع في ذلك المجتمع.

ثالثاً. المرأة وصنع القرار:

اعتمد الدستور العراقي الصادر عام٢٠٠٥، على آلية تمكن المرأة من المشاركة في صنع القرار، فقد ذكرت المادة (٤٧) فقرة (٤) من الدستور: بأنه قانون الانتخابات يستهدف تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب، والمادة (٢٠) أشارت للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسة بما فيها حق التصويت والانتخابات والترشيح.

ولقد جاء قانون الانتخابات المصادق عليه ليعطي للمرأة حقاً أكثر حيث أنها تحتل الأرقام الثالثة في القائمة ٣، ٥، ٨، ١٣ وتكاد تكون الثلث وهذا ما يضمن لها حق الترشيح والتصويت والوصول إلى المؤسسات السياسية صانعة القرارات وهذه الأخيرة من شأنها الاهتمام بالمرأة، وكما كانت هذه الإمكانية، في التمكين من الوصول إلى مراكز صنع القرار، إيذاناً بسعي المرأة إلى المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني والحركات والمنظمات النسوية، والتي هدفها هو ترشيح وتحشيد وتجنيد المؤيدين للمرشحات في الانتخابات أو مؤسسات المجتمع المدني.

إن المادة (١٦) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ تؤكد على تكافؤ الفرص لكل العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك فيجب أن يصدر الكثير من التشريعات والقرارات، خصوصاً وأن المرأة العراقية عانت من مآسي وويلات الحروب والأزمات الاقتصادية والسياسية.

أن وعي المرأة بهذهِ التطورات في ممارسة العملية السياسية بقسميها المؤسساتي الدستوري والأحزاب ومؤسسات المجتمع يزيد فاعلية المرأة وإحساسها بدورها وهويتها وصورتها أم نفسها وأمام الرأي العام وإمكانية تحقيق دور أعلى في التنمية والأمن.

إن هناك معادلة مهمة في العملية السياسية الديمقراطية، وهي أنه كلما كانت هناك نسبة لمشاركة النساء في العمل السياسي، كلما عني ذلك أن البلد يسير على أساس الديمقراطية، فالديمقراطية لا تعني التمييز على أساس النوع أو الدين والقومية والمذهب، ولا على أساس النوع الاجتماعي الذكر والأنثى، وهذا كان هو هدف وميزة الدولة التعددية التشاركية.

إن تحديد نسبة "بالأساس" لتمثيل النساء هو ينسجم مع آلية التمثيل، ولكنه "قد" يختلف عن آلية التمثيل الانتخابي، حيث أنه يمكن أن تكون هناك نساء ممثلات ضمن الكوتا، لا ينسجم عددهن مع عدد الأصوات التي حصلن عليهم، بالمقارنة مع الممثلين من الذكور، وهذا ما يجعل نصيب وحصة الذكور تكون أكثر بكثير من النساء، وهذه المسألة وأن كانت جدلية، وتظهر هذه المفارقة، ولكنها في نفس الوقت كانت ضمن آليات التمكين للنساء منسجمة مع هذه التوجهات.

إن نظام (Quoto) أي نسبة مقررة لها لغرض تضمين النساء في عمليات انتخابية أو غيرها من أساليب توزيع المناصب العام، غير أن كانت هناك مطالبات بأن تكون نسبة تمثيل المرأة لا تقل عن ٣٠% في مقاعد البرلمان وكذلك في المؤسسات التنفيذية والإدارية.

وبالرغم من أُثير تخصص نسبة مشاركة المرأة في السلطة التشريعية، حسب نظام (Quota)، فأن هناك ردود لهذه الانتقادات والملاحظات:

فأولاً: أن تخصص هذه النسبة قد لا يتوافق مع الديمقراطية باعتبار أن الديمقراطية تعتمد على الترشيح والانتخابات لا على تحديد النسبة من التمثيل أولاً بغض النظر عن نتائج الانتخابات.

وثانياً: أن هناك حالات معينة يصل بها إلى سدة السلطة التشريعية نائبات لا يمتلكن هذا المستوى المتقدم من الوعي الذي يؤهلن لتمثيل المرأة وكل الأمة حسب المبدأ الديمقراطي الذي يقضي بأن عضو البرلمان يمثل كل الأمة وليست دائرته الانتخابية فقط[1].

إلا أن كل هذا كان (مستقبلاً) و(متوقعاً) في سبيل تعويد وتمرين المرأة على الحياة الديمقراطية، وربما لا يتفق هذا النقد مع المرأة –بصورة خاصة- وخصوصاً إذا ما تم التركيز على أن الديمقراطية نفسها هي أداة لتصحيح الواقع وتغييره باستمرار.

كانت هناك أربعة أبعاد متداخلة ومتشابكة أدت إلى تطور مفهوم الأمن الدولي هي:

أولاً. الدولة الفاعل الأساسي في قضية الأمن (الأفراد والجماعات والمجتمع) وهنا مفهوم آمن الدولة هو أقرب للتداول من مفهوم الأمن في فترة الحرب الباردة، وبعدها توسع مفهوم الأمن.

ثانياً. أن مصادر التهديد للدولة تكون داخلية وخارجية، وذلك نتيجة للتقارب بين الشعوب والبلدان نتيجة التطورات الاتصالية والتكنلوجية بالإضافة إلى مفهوم الأمن الوطني والقومي، صادر هناك مجال واسع للحديث عن الأمن الدولي[2].

ثالثاً. عناصر الأمن المتعددة والتي أصبحت تشمل جوانب مجتمعية وصحيحة وقضايا التنمية ومنها قضايا النوع الاجتماعي.

رابعاً. إعادة تعريف السياسية الأمنية تشمل أبعاد أكثر دقة من المقولات العامة في الأمن مثل السياسات الاقتصادية والغذائية والبيئية والصحية وهي سياسات طويلة الأمد[3]. ويمكن إضافة

---

(١) صوريا يوحنا إشو (باسكال ورده)، تقييم المرأة في الوسط السياسي: مكانة المرأة العراقية في ظل المتغيرات السياسية الجديدة من: عدالة النوع وحقوق المرأة في العراق المعهد الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق بجامعة دل بول، ط١، ٢٠٠٧، ص١٠٢.

(٢) لمزيد من الإطلاع أنظر: د. علياء، مصدر سابق، ص٢٠.

(٣) حول تنوع وتعدد مفاهيم الأمن أنظر: د. سعيد عقل محفوظ، مزاولة المستحيل؟: أمن الفرد والدولة والعالم (المفاهيم الأبعاد، التحولات)، دار الفرقد، دمشق- سورية، ط١، ٢٠٢١، ص٣٧-٤٨.

السياسات العامة بصورة عامة لذلك باعتبارها هي التي تعطي القوة للدولة ومن هنا يصار الكلام حول السياسات التعليمية وسياسات الطاقة والسياسات النفطية.

رابعاً. الأمن في المدرسة النسوية:

إن دراسات الأمن النسوي أحد روافد التوجه التوسيعي في الدراسات الدولية وبالأخص دراسات الأمن الدولي، والذي يضيف مسائل وقضايا غير ذات الطابع والسياسي والعسكري على أجندة البحث في مجال، بل بفسح المجال لدراسة الفاعلين والمؤثرين من غير الدول لتكون هناك مجالات أخرى في التحليل. فلقد كانت دراسات الأمن النقدية تضع الفرد محوراً للاهتمام والتحليل باعتباره الفاعل المعني بالحماية. فأن نظرية الأمن النسوي تصنع المرأة في بؤرة البحث كفرد له الحق في حماية أمنه، وخصوصاً المرأة والأطفال، ومن هذا المنطلق كثيراً ما تدرج النظرية النسوية ضمن دراسات الأمن النقدية().

منذ أن ظهرت المدرسة النسوية في دراسة الأمن الدولي وقد أصبح موضوع الأمن النسوي واحد من أهم موضوعات الأمن الدولي والأمن الوطني. وأن دراسات الأمن النسوي متأثرة بظروف فرضتها على الواقع لما تعرضت له النساء لتهديدات أمنية لكونهن الأضعف وخاصة في مناطق الصراعات والنزاعات المسلحة. هذا فضلاً عن الافتراضات التي فرضتها الدراسات الأمن النسوية في دراسات السلام والطبيعة السلمية للمرأة لأسباب بيلوجية أو ثقافية بالإضافة إلى الاهتمامات بوضع المرأة من النزاعات المسلحة والأحداث الأمنية باعتبارها فاعل مدني مهمش وضعيف.

إن دراسات الأمن النسوي لا ترتبط بالأحداث العسكرية والعنيفة التي تمر بها الدول والمجتمعات، بل وتهتم بآثار تلك الأحداث على النساء ومشاعرهن حتى بعد انتهاءها، ذلك أن انتهاء الأحداث العنيفة لا يعني انتهاء الآثار المترتبة على أحداث العنف والصراعات والنزاعات على النساء.

وفي هذا الصدد ترتكز المدرسة النسوية في العلاقات الدولية بشكل عام، ودراسات الأمن النسوية بشكل خاص، على إيلاء الاهتمام للمشاعر كأحد عناصر التحليل، وهنا أن بعض الدراسات النسوية توسعت في الاهتمام بدراسة المشاعر والعواطف باعتبارها ركن أساسي في صناعة السياسة الخارجية، على خلاف الدراسات التقليدية التي ركزت على الجانب العقلاني: الرشيد، تحديد القرارات والانحيازات السياسية وإهمال الجانب العاطفي في التركيبة الإنسانية، وهو جانب ذو تأثير واسع على معتقدات الإنسان ومواقفه القيمة وسلوكه تحديداً.

في على سبيل المثال فأن موضوع الأمن النسوي كان له تأثير كبير في الأحداث التي جرت في العراق ضمن بعد احتلال الكويت من قبل النظام البعثي السابق، وما تم فرضه من عقوبات اقتصادية ضمن بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أن موضوع المأساة الإنسانية الكبرى في العراق من ضحايا الحصار من الأطفال والنساء، حيث كانت هذه الاعتبارات تدعو المنظمات الإنسانية والحركات النسوية وكثير من الحركات السياسية مطالبة برفع العقوبات عن العراق، إلا أن إصرار الولايات المتحدة على عدم رفع العقوبات وتلويحها بحث النقض الفيتو (Veto) في مجلس الأمن إزاء الدعوات من باقي أعضاء مجلس الأمن في رفع العقوبات عن العراق.

إلا أن تلك الأوضاع المأساوية أوجدت قرار دولياً صادراً من مجلس الأمن الدولي لتحقيق أثر العقوبات على المجتمع العراقي، عُرف ببرنامج النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٦.

وهنا يتداخل الجانب الداخلي الوطني مع الجانب الخارجي الدولي، باعتبار فأن استبعاد المرأة في عمليات صنع القرار في السياسة الدولية دفع إلى إهمال القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تمس المرأة وسلامتها مثل تهديد المرأة من قبل الجماعات المسلحة والإرهاب والتطرف وخضوع

() د. علياء وجدي، مصدر سابق، ص٢٣.

المرأة لشبكات الاتجار بالبشر، ووقوعها تحت الفقر المتقع. فالدولة، عندما يقل فيها يمثل النساء، وباعتبارها "فاعل رشيد" تغفل عما تتعرض له النساء من تهديدات داخلية أو خارجية.

وهنا يود أن يؤكد الباحث على أن هذه الدراسة -وأن كانت تركز على أهمية الحماية والتمكين للمرأة والطابع السلمي الذي ممكن أن يعزز السلام على النطاق والدولي- إلا أنه لا ينفي أن تكون للمرأة أدواراً مهمة في العمليات العسكرية أو في الإرهاب أو التطرف. فكانت كثير من النساء انضمت إلى الجماعات الإرهابية المتطرفة الإرهابية مثل داعش(١).

فليس هناك علاقة "محددة" بين والدراسات النسوية والسلام أو الصراع، وليس هناك توجه واحد فيما يخص موضوع الأمن النسوي فرعاً يتوجب الاهتمام بالحماية والتمكين من الحماية والمعالجة، وربما يتوجب منه الحذر أو النامين.

فلا تقدم دراسات الأمن النسوي رؤية موحدة تجاه تفاعل المرأة مع موضوع الأمن أو الصراع أو السلام، ولكن تقسم بين ثلاث اتجاهات:

١- إن الحروب أفعال مرتبطة بالجانب الذكوري والمرأة بطبيعتها تميل إلى الحلول السلمية للمشكلات والصراعات(*).

٢- المرأة تستطيع أن تنخرط في الحروب والمعارك العسكرية، وليس هناك فرق بينها وبين الرجل. فلقد لتجنيد جماعات داعش الإرهابية النساء في الحروب أو الاستفادة منهن في عملياتهم الإرهابية موقف يجذب الانتباه إلى مثل هذا الدور التي تمارسه النساء مع الحركات الإرهابية(٢).

ولحد الآن فأن هناك الكثير من عوائل تنظيم داعش الإرهابي حوالي (١٩٠٠) من النساء والأطفال في معسكر (الهول) في الحدود الشرقية لسوريا مع العراق، من العراقيين بالإضافة إلى الجنسيات الأخرى، ولقد تم إيواء هذهِ العوائل بعد عمليات تحرير الموصل عام٢٠١٧. وما يزال هذا الموضوع مثاراً لقضايا النساء والأمن. وما يتحمله من وجود أفكار متطرفة ممكن أن تشكيل بالمستقبل تهديداً واقعياً وحقيقياً على الأمن في العراق، خصوصاً أن كثير منهم متبني لأفكار التنظيم الإرهابي، مما يستوجب أما حماية المجتمع منه أولاً أو إعادة صالح المتطرفين وتأهيلهم للعودة إلى المجتمع(٣).

٣- الأمر لا علاقة له بالنسبة النفسية للمرأة، ولكن بالهياكل الذكورية سائدة وبـ: الهيمنة الذكورية السائدة التي توضح الصراعات والأزمات والحروب. أما نتائج هذه الحروب والصراعات والأزمات فيتحمل آثارها النساء والرجال على حد سواء.

(١) لمزيد من الإطلاع على هذه الأدوار ذات التوجيه العنيف والمتطرف أنظر د. آمال قرامي وفيه العرفاوي، النساء والإرهاب، دراسة جذرية، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط١، ٢٠١٧، ص٨-١٠.

(*) يُذكر أن النظام السابق في العراق وضمن أيديولوجية حزب البعث الاشتراكي التي تربط إنجازها لشعاراتها المزعومة بتوليها وحدها الحكم ومحاربة الكل بحجة المؤامرة، فلقد عسكرت المجتمع وأدخلت البلاد في الحروب، واعتبرت على لسان رئيس النظام صدام حسين أن من واجبات الرجال هي القتال بالدرجة الأولى.

(٢) لمزيد من الإطلاع أنظر: علياء وجدي، مصدر سابق، ص٣٢.

(٣) أنظر: د. آمال قرامي وفيه العرفاوي، النساء والإرهاب، دراسة جذرية، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط١، ٢٠١٧، ص١١- ١٧.

الخاتمة:

إن موضوع الدراسات النسوية والنظرية النسوية من المواضيع التي تزداد أهميتها يوماً بعد يوم، ليس على نطاق المستوى النظري والبحثي والأكاديمي، بل على المستوى الواقعي والاجتماعي والسياسي، ومما زاد في ذلك، عالمية الحركات السنوية، وباختلاف توجهاتها، فباختصار أن الحركة والدراسات النسوية منصبه على المرأة أولاً وقضاياها ثانياً، وتعزز ذلك بدور الأمم المتحدة والاتفاقيات الخاصة بذلك.

أن الدراسة النظرية عن المرأة أو النظرية النسوية، قابلة للتلون بالدراسات الميدانية الخاصة بكل دولة من دول العالم. فالدراسات النسوية عنوان عام، والأمن النسوي عنوان خاص، ودراسة الأمن النسوي في العراق عنواناً أخص.

إن موضوع الأمن النسوي جزء مرتبط من النظرية النسوية، ارتبط تأثير الدراسات النسوية بالدولة وتوجهها تجاه قضايا المرأة، وتأثير قضايا المرأة على الدولة وتشريعاتها وتوجهاتها. فالدولة الديمقراطية ترتبط بتمكين المرأة، والدولة المحايدة تكون متقبلة ومعبرة عن مصالح وأهداف وآمال جميع الأنواع الاجتماعية، كما في تقبلها وتعبير ها عن التنو عات والتعددات الاجتماعية، و هذا من أهم واجبات الدولة.

تأثرت العلاقات الدولية كمجال تخصصي أكاديمي بقضايا المرأة، ممن خلال أهداف الأمم المتحدة في تمكين المرأة، فأن دول العالم أصبحت علاقاتها تتأثر علاقاتها بهذه القضايا، فمثلاً كان لتأثير العقوبات على العراق ١٩٩٠-٢٠٠٣ تأثيراً على المرأة والأطفال –بشكل خاص- دوراً كبيراً في علمية تغيير الخطاب تجاه العراق.

أما في فترة تعرض العراق لمخاطر الحروب الإرهابية والتكفيرية، والتي وصلت إلى ذروتها في احتلال التنظيم الإرهابية التكفيري المتطرف (داعش)، فأن الاضطهاد والعنف الموجهة ضد النساء واعتقالهن "وسبيهن" وتعرضهم لسبي والاغتصاب وشتى أنواع العذابات أدى بالدولة والعالم أن تبنى موضوع الحماية والوقاية والتعويض والتعافي.

إن للمرأة دوراً كبيراً في موضوع الأمن، والأمن من المفاهيم المتطورة والمتغيرة باستمرار، ذلك أن هذا الموضوع وبمراحل عميقة، وحين يكون الموضوع عن الأمن النسوي، فهناك معينين لهذا الأمن الأول: بأن الأمن هو التنمية والتنمية المستدامة، وهنا تكون إزاء ضرورة أن يكون للمرأة الدور في عملية التنمية وبأبعادها المتعددة حالها حال الأمن. فنكون إزاء علاقات متعددة متشابكة.

أما المعنى الثاني: فيقصد بالأمن هو الأمن الاجتماعي وبالخصوص سلامة النساء من العنف والأزمات والانتكاسات التي تسببها الحروب والصراعات الداخلية والخارجية.

التوصيات:

إن النظريات النسوية حين وصفت وصنفت بأن كثير من السياسات والتشريعات والسلوكيات، تمس النساء وتؤثر على حياتهن ودورهن، فأن ذلك لا يعني (بالضرورة) وقوع النساء ضمن هذه التهديدات والانتهاكات بمعزل عن ما يقع على النوع الاجتماعي الآخر، بل أن ما يقع على الأنواع الاجتماعية يكون موازياً وقد يكون أكثر مما يقع على النساء. وهذا ما يأخذنا إلى نقطة أخرى وهي أن هناك تقصير أو تعثر في الدولة في أداء وظائفها أو في حماية مواطنيها ووقايتهم من الانتهاكات وتعويضهم عنها وتعافيهم من آثارها.

١. الاهتمام بالدراسات النسوية وتفرعاتها والمواضيع المرتبطة بها في العراق، وأدراجها ضمن التخصصات العلمية الإنسانية المختلفة، والدعوة لتبني موضوعات المرأة في السياسة العامة للدولة.
٢. التركيز على الطابع الأيديولوجي والانحيازي لمواضيع المرأة في العلاقات الدولية، ومدى ما يمكن من استخدامه كذريعة للتدخل أو التأثير في الشؤون الداخلية للدول، والتخلي عن هذا الموضوع أساساً حسب المصالح المتغيرة والمتناقضة للدول فعلى سبيل المثال كان للتدخلات الأمريكية في أفغانستان واحتلالها بعد أحداث ١١/سبتمبر/٢٠٠١، بحجة اضطهاد

جماعات طالبان للمرأة في أفغانستان، ومن ثم وبعد عدة سنوات، وضمن إدارة الرئيس الأمريكي بايدن، ثم تسليم الحكم إلى طالبان مرة أخرى.

٣. إدراج دراسات الأمن النسوي ضمن دراسات الأمن الوطني والأمن الدولي، وتبني الدولة عبر خطابها وسياستها الخارجية موقف حضاري وإنساني يستند إلى الهوية الحضارية والهوية الوطنية للدولة واعتبار هذا الموضوع من ركائز الدولة سواء في سياستها الداخلية أو في علاقاتها الدولية.